دور جائحة كورونا فى تعزيز الشمول المالي فى مصر

دكتور/ أحمد عبد العليم العجمي

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية الدراسات القانونية والمعاملات الدولية - جامعة فاروس بالإسكندرية

مقدمة:

يعد الشمول المالي أحد أهم أولويات حكومات العالم، ويهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ونمو اقتصادي مستدام، ولقد ازداد الاهتمام به عالمياً فى أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ويتضح من التجارب الاقتصادية الدولية أنه ليس من السهولة بذل الجهود لتحقيق الاستقرار ما لم تكن تدفعها نحو تحقيق النمو وجني المنافع التي يتوخاها جميع المواطنين. ويؤدي الاستقرار فى غياب إصلاحات أعمق إلى الشعور بالإرهاق والميل إلى التراخي والمعارضة من أصحاب المصالح المكتسبة مما يضعف زخم الإصلاح.

ولا يجب النظر إلى التنمية الرقمية على أنها مجرد قطاع لتكنولوجيا المعلومات، فالتقنيات الرقمية تؤدي إلى تحولات جوهرية فى الاقتصاد وتؤثر فى جميع القطاعات، أي أن التنمية الرقمية هي مشروع اقتصادي متكامل مثلها مثل باقي القطاعات الاقتصادية فى الدولة، ومن ثم يجب أن تكون مبنية بناء على نظرة شاملة تهتم بالبنية التحتية والمنصات والمهارات الرقمية والتطبيقات، مع السعي لأن يكون هذا الأمر قائماً على احترام البيانات الذاتية وعادلاً وشاملاً كي تتاح إمكانات التحول الرقمي لجميع المواطنين.

ومن هنا أتاح التحول الرقمي للبلدان – وبصفة خاصة النامية – أن تتقدم بخطى واسعة لتحقيق الشمول المالي. ويلعب الشمول المالي دوراً مهماً لمحدودي الدخل ومتوسطيه، وكذلك للمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال وصول الخدمات المالية إليهم.

وفى ظل الإغلاق وقيود الحركة التي صاحبت جائحة كورونا جاء التحول الرقمي والسعي للشمول المالي بمثابة طوق النجاة للأفراد والمشروعات. فالتسوق والترفيه عبر شبكة الإنترنت، والخدمات المالية الرقمية،والاجتماعات والفعاليات

الإلكترونية،كلهااحتلت موقع الصدارة فى حياة الناس وأرزاقهم على مستوى العالم. وهو الذي أفاد الكثير من الأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة التي تمتلك فرصا محدودة للاستفادة من خدمات المؤسسات المالية التقليدية.

وتتطلع مصر لأن تكون دولة رائدة فى مجال المدفوعات الرقمية من خلال العمل على التحول للاقتصاد الرقمي والشمول المالي ودمج الاقتصاد غير الرسمي داخل الهيكل الاقتصادي الرسمي للدولة وزيادة استخدام الخدمات المالية الإلكترونية، لتحقيق تنمية مستدامة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد. وذلك من خلال خطة مصر للتحول الرقمي فى استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

وقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة التحول المصرفى نحو الشمول المالي من حيث البناء التشريعي اللازم لهذا التحول، والإجراءات الحكومية، ومبادرات البنك المركزي بخصوص هذا الشأن.

ولقد أسهمت جائحة كورونا فى تعزيز الإجراءات اللازمة للشمول المالي وتسريع إجراءات التحول له بعد أن أدت إجراءات الإغلاق والتباعد الاجتماعي إلى الحاجة للتعامل المالي عن بعد من خلال وسائل الدفع والسداد الإلكتروني.

ومن خلال هذه الدراسة نرصد مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأبعاده، وخطة مصر للشمول المالي من خلال استراتيجية مصر ٢٠٣٠، وأبرز الإجراءات التي اتخذت سواء قبل جائحة كورونا أو بعدها، مع تقييم تلك الإجراءات وصولاً لنتائج وتوصيات لتعزيز الشمول المالي فى مصر.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة فى أن الشمول المالي أصبح أحد أهم أولويات الحكومات ومنها الحكومة المصرية، لما له من آثار إيجابية على الاقتصاد القومي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، والارتقاء بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة الآلية التي اتخذتها مصر لتطبيق الشمول المالي لما له من أهمية، فضلاً عن دراسة ما اتخذته مصر من إجراءات خلال جائحة كورونا وكيفية

الاستفادة من آثارها الاقتصادية السلبية لتحويلها لأثر إيجابي على خطة التحول للشمول المالي. وذلك من خلال دراسة أبرز نقاط القوة والضعف لهذه السياسات والإجراءات.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة من أجل تحقيق الأهداف على استقراء الواقع وتحليله تحليلاً مفصلاً، من خلال دراسة حالة المجتمع المصري وإبراز التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي، ثم وصف الإجراءات التي اتخذت فى مصر لتطبيق الشمول المالي سواء قبل جائحة كورونا أو أثناءها، ثم تحليل هذه الإجراءات لبيان أوجه القصور فيها.

وفى نهاية الدراسة نختتمها بعرض لأهم النتائج التي توصلنا إليها، بعد جمع أبعاد الموضوع محل الدراسة بشكل عام، ثم التوصيات التي نراها مجدية لتعزيز الشمول المالي فى مصر.

خطة الدراسة:

لمعالجة موضوع الدراسة سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، الأول : يدرس مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأبعاده، والثاني : يدرس استراتيجية مصر لتعزيز الشمول المالي قبل جائحة كورونا، والثالث : يدرس تنامي الشمول المالي فى مصر فى ظل جائحة كورونا.

وفى نهاية الدراسة نختتمها بعرض لأهم النتائج التي توصلنا إليها، بعد جمع أبعاد الموضوع محل الدراسة بشكل عام، ومن بعد للاقتراحات والتوصيات التي نراها مجدية فى هذا الشأن.

وعلى هذا سوف تتوالى دراستنا على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الشمول المالي وأهدافه.

المبحث الثانى: استراتيجية مصر لتعزيز الشمول المالي.

المبحث الثالث: تنامى الشمول المالي فى مصر فى ظل جائحة كورونا.

المبحث الأول
مفهوم الشمول المالي وأهدافه

أولاً: مفهوم الشمول المالي:

يعنى مصطلح الشمول المالي : إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، خاصة المهمشة منها ومحدودي الدخل، سواء كانت هذه الفئة مؤسسات أو أفراد، ويتم قياس الشمول المالي فى أي مجتمع بناء على ما يقدم من خدمات مالية (جانب العرض)، من خلال جودة تلك الخدمات، وإتاحتها لكافة طبقات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما فى ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، مثل : خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان(جانب الطلب) وذلك لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع للرقابة والإشراف، فضلاً عن الارتفاع النسبي لأسعار هذه الوسائل مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية [١].

وهناك العديد من التعريفات للشمول المالي، فقد عرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه « نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية "ويعرفه صندوق النقد العربي بأنه «تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفضة، والشركات، بما فى ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، إدخار، ائتمان، تأمين...الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة فى بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة»[٢].

أما مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI)فعرفانه بأنه « الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة

(١) د. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، «آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، يوليو ٢٠٢٠، صـ٤٩٤.

(2) Robert Cull, Tilman Ehrbeck, and Nina Holle, "Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence FOCUS NOTE, world bank, No. 92 April 2014,P1.

محمد عادل حسن أبو سمرة، «نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠»، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين (إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠١٩، صـ٣.

صندوق النقد العربي، «العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي»، تقرير، ٢٠١٥، صـ١.

فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكلفة معقولة" [١].

فى حين عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) بأنه" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة فى الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافى، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[٢].

أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP)فتعرف الشمول المالي بأنه"وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام فى بيئة منظمة تنظيماً جيداً "[٣].

ومن جانبنا نرى أن التعريف الأخير هو التعريف الأعم والأشمل لمفهوم الشمول المالي.

ومن التعريفات السابقة لمفهوم الشمول المالي يتضح تركز محاور الشمول المالي فى التالي[٤]:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة، تراعي قرب المسافة، والقدرة على تحمل تكاليفها.

- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الأزمات المالية.

(1) Robert Cull, Tilman Ehrbeck, and Nina Holle, "Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence OpCit,p1.
https://www.afi-global.org/

(2) OECD, "Financial literacy and inclusion Paris, June 2013,p19.
https://www.oecd.org/financial/education/oecd-infe-overview.pdf

: د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، «أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٨، صـ١٠٦.

(3) : Silvia Storchi, Emilio Hernandez, Elizabeth McGuinness," A Research and Learning Agenda for the Impact of Financial Inclusion December 2020, https://www.cgap.org/research/publication/research-and-learning-agenda-impact-financial-inclusion.

(٤) : د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، «أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق، صـ١٠٧.

- استخدام المنتجات والخدمات المالية بشكل منتظم ومتكرر وعلى نحو مستمر.

- جودة الخدمات والمنتجات المالية وفقاًلاحتياجات العملاء، وتطويرها لجميع فئات المجتمع.

- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية فى بيئة يسودها الأستقرار المالي والقانوني.

أهداف الشمول المالي:

يتضح من التعريفات المتعددة لمفهوم الشمول المالي – السالف بيانها – الأهداف التالية[١]:

- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

-تسهيل وصول المواطنين وبصفة خاصة الفقراء منهم إلى مصادر التمويل لتحسين ظروفهم المعيشية.

-تنمية المشروعات الخاصة للمساهمة فى النمو الاقتصادي.

-تمكين الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر من الاستثمار والتوسع.

-تخفيض مستويات الفقر لتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

ويتضح من هذه الأهداف أن للشمول المالي منافع عديدة منها[٢]:

- تحقيق منافع إنمائية لا سيما عند استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية.

- تحقيق منافع واسعة النطاق تساعد فى تحسين إمكانات كسب الدخل، ومن ثم تحد من الفقر وذلك عند استخدام الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والتي تسمح بحفظ الأموال وتحويلها.

(١) نانسي البنا، «الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي»، الهيئة العامة للأستعلامات، ٢٠١٨/٤/١٧، صـ١.
https://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

(٢) صندوق النقد الدولي، «الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، تقرير رقم ٢٠١٩/١٩/٢، صـ٥.

Ulric Eriksson von Allmen, Purva Khera, Sumiko Ogawa, and Ratna Sahay," Digital Financial Inclusion in the Times of COVID-19",IMFBlog,IMF,1 JULY, 2020.

- تساعد الخدمات المالية الرقمية المواطنين على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل تبادل الأموال من بين المواطنين فى أوقات الأزمات.

- تؤدي الخدمات المالية الرقمية إلى تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.

- يمكن للشمول المالي والتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية تقليل الفساد وتحسين مستوى الكلفة.

ولأهمية الشمول المالي قامت العديد من الدول بإدراجه كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية ، وهو ما شكل تحدياً كبيراً للجهات الرقابية المالية تمثلت فى النظر فى كيفية المواءمة بين الشمول المالي(FinancialInclusion)كهدف استراتيجى جديد وبين الأهداف المالية الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي : الاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك والنزاهة المالية (Financial,Consumer ProtectionFinancial Stability, Integrity)، والتي يطلق عليها نظرية "SIP-I" ، وتشير الدراسات إلى محاولة تحقيق الارتباط الأمثل بين الأهداف الأربعة عن طريق الوصول لأعلى قدر من التآزر وأقل قدر من المفاضلات بينهما بما يعرف بالإطار المتكامل للشمول المالي. وتقوم الجهات الرقابية المالية بمحاولة تعظيم الاستفادة من تطبيق النظرية السابقه للوصول إلى قطاع مالي مستقر يتمتع بقدر عال من النزاهة ويهتم بحماية وسلامة حقوق العملاء، وذلك نحو تحقيق اقتصاد مستقر ومستدام[1].

أبعاد الشمول المالي:

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة وصول التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية للإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات،والمنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء.

(1) As of 2018, more than 90 countries have publicly committed to promoting financial inclusion—and the number will continue to grow. Financial regulators and supervisors in these countries are discovering the value of a structured approach in helping them to implement policies and strategies on financial inclusion (I) alongside their core responsibilities to promote micro- and macroprudential stability (S) and financial integrity (I) and to protect financial consumers (P)—objectives collectively referred to as I-SIP.p4.
https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/Toolkit-ISIP-Nov-2018_1.pdf

ويتم وصف الأبعاد على النحو التالي[١]:

١- إمكانية الوصول للخدمات المالية: وهو القدرة على استخدام الخدمات المالية المتاحة من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تلك الخدمات وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفى مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

٢- سهولة استخدام الخدمات المالية: وهو مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفى، من خلال جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

٣- الحصول على جودة الخدمات المالية: هذا البعد ليس بعداً واضحاً ومباشراً، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة فى السوق، فضلاً عوامل غير ملموسة مثل : ثقة المستهلك، ومن ثم يعتبر الوصول لهذا البعد تحد فى حد ذاته نظراً لأن الوصول إلى الخدمات المالية يسبب الكثير من المشاكل ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

ثالثاً: استراتيجية الشمول المالي لمصر:

أطلقت مصر رؤيتها ٢٠٣٠ فى فبراير ٢٠١٦ وهي عبارة عن أجندة وطنية تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة فى كل المجالات، فضلاً عن توطينها بأجهزة الدولة المصرية المختلفة.

وتستند رؤية مصر ٢٠٣٠ على مبادئ «التنمية المستدامة الشاملة» و"التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي[٢].

(١) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، «أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق، ص١٠٩-١١١.

(2) : https://mped.gov.eg/EgyptVision?id=59&lang=ar

وفى العام ٢٠١٨ قامت مصر بتحديث أجندتها للتنمية المستدامة بمشاركة كافة أصحاب المصلحة من شركاء التنمية ، وذلك لمواكبة التغييرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. واهتم الإصدار الثاني لرؤية مصر ٢٠٣٠ بأن تصبح رؤية ملهمة تشرح كيف تستخدم المساهمة المصرية الأجندة الأممية ، وكيف سيخدم ذلك السياق العالمي. وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

وتركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته فى مختلف نواحي الحياة ، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين فى الحياة السياسية والاجتماعية. يأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار فى البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي فى كافة المجالات. وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية ، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية . وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة فى إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليمياً ودولياً[1].

وكل ذلك يأتي لتحقيق أهداف ثمانية وهي[2]:

الهدف الأول: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.

الهدف الثاني: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.

الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع.

الهدف الرابع: المعرفة والابتكار والبحث العلمي.

الهدف الخامس: نظام بيئي متكامل ومستدام.

الهدف السادس: حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع.

(1) https://mped.gov.eg/EgyptVision?id=59&lang=ar
(2) https://mped.gov.eg/EgyptVision?id=59&lang=ar

الهدف السابع: السلام والأمن المصري.

الهدف الثامن: تعزيز الريادة المصرية.

ومن ثم جاء الشمول المالي ضمن الهدف الثالث من أهداف استراتيجية مصر ٢٠٣٠، وذلك لتحقيق أهداف حددتها وزارة التخطيط المصرية بقولها[١]:

« تسعى الدولة من خلال تحقيق الشمول المالي إلى تكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية. فالشمول المالي هو أحد أركان النمو الاقتصادي الاحتوائي والمستدام والذي يعزز عدم استبعاد أي من الأفراد أو المؤسسات أو عناصر المجتمع باختلاف شرائحه وفئاته. وتستهدف الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة تحقيق الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم فى المناطق الريفية والنائية . كذلك يستهدف الشمول المالي تطوير ثقافة المواطنين وتحسين قدراتهم المالية، وابتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطن، ووضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفى. وأخيًرا تكثيف استخدام التكنولوجيا وأساسيات الاقتصاد الرقمي لتعزيز الحوكمة ولتهيئة وتدريب السلطات التنظيمية والرقابية التي تعمل فى القطاعات المالية والمصرفية».

ونستخلص من ذلك أن أهداف الشمول المالي فى مصر تتمثل فى الآتي:

تكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية.

توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان فى المناطق الريفية والنائية.

تطوير ثقافة المواطنين وتحسين قدرتهم المالية.

ابتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطن.

الحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفى.

تعزيز الحوكمة.

(1) https://egypt2030.gov.eg/goals/3

المبحث الثاني

استراتيجية مصر لتعزيز الشمول المالي

أولاً: أوجه الاختلاف بين استراتيجية مصر للشمول المالي والتوجه العالمي:

جاءت أهداف الشمول المالي بمصر متسقة مع التوجه العالمي للشمول المالي، إلا أن تركيزها الأكبر كان على مستوى الفرد دون المشروعات، وخاصة الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتبارها التي تستحوز على الجانب الأكبر من الاقتصاد غير الرسمي فى مصر، ولم يتضح بشكل كبير ما إذا كانت مصر ترغب فى توسيع مظلة الشمول المالي لتشمل هذه النوعية من الشركات جنباً إلى جنب الأفراد، أم كانت استرتيجيتها تتجه إلى مخاطبة الفرد باعتبار الفرد لبنة الجماعة. وهو ما نراه مخالف لحقيقة الواقع اللازم لدمج تلك المشروعات فى الاقتصاد القومي لتعظيم الناتج القومي والقضاء على تسرب الإيرادات العامة كنتيجة لعدم حصر هذه النوعية من المشروعات، وإن كان المتتبع للاجراءات التي اتخذتها الدولة فى هذا الشأن وجود بعض المبادرات أو بعض الإجراءات التي تخص هذه النوعية من المشروعات[١]، وذلك على نحو ما سوف نرى.

ثانياً: التحديات التي تواجه مصر لتطبيق الشمول المالي:

هناك العديد من التحديات التي تواجه مصر لتعزيز الشمول المالي، منها[٢]:

الدخول الفردية المتدنية : فتعاني مصر من انخفاض الناتج القومي المحلي الإجمالي،وتراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض فى مستويات المعيشة، وهو ما يؤدي إلى تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، خاصة فى المناطق غير الحضرية ، وهو ما يؤدي إلى عدم الحاجة لتعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام لعدم كفاية الدخول[٣].

(1) : Christine Lagarde," SME Development and Financial Inclusion in the Arab World SPEECH, International Monetary Fund, 10 February, 2019

(٢) د. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، «آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات»، مرجع سابق، ص٤٩٥.

David Lipton," Inclusive Growth and Job Creation in Egypt", Remarks to the Government of Egypt-IMF Conference, International Monetary Fund, 5 May, 2018.

(٣) ( ):مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id=٥٦٧

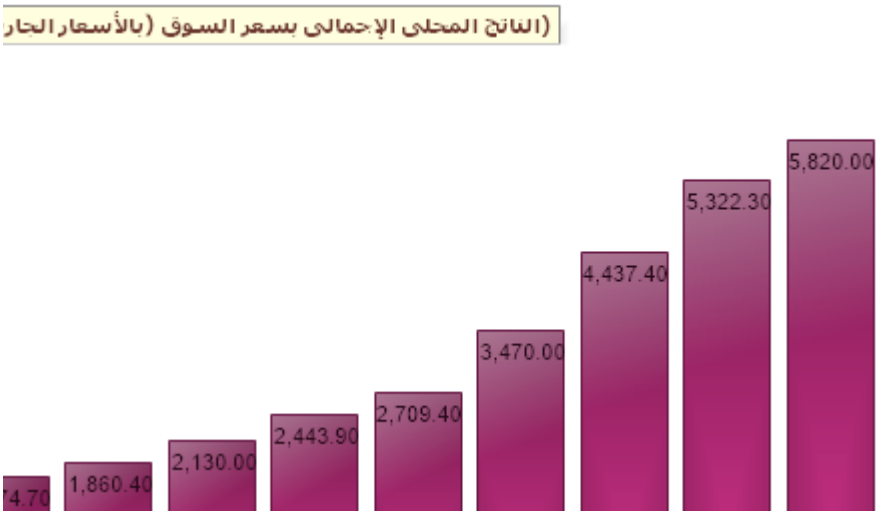

(المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

(567=https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id

الاختلالات فى توزيع الدخل القومى: يظهر هذا التحدي من استئثار قلة بالدخول المرتفعة وترك القليل لباقي السكان، ولا تعرف هذه الفئة الحدين الأدنى والأقصى للدخول للحد من الاختلالات فى توزيع الدخل القومي، لذلك تصبح الفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذي يتطلب حدا أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم[1].

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ٢٠١٨
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

(توزيع الدخول فى مصر)

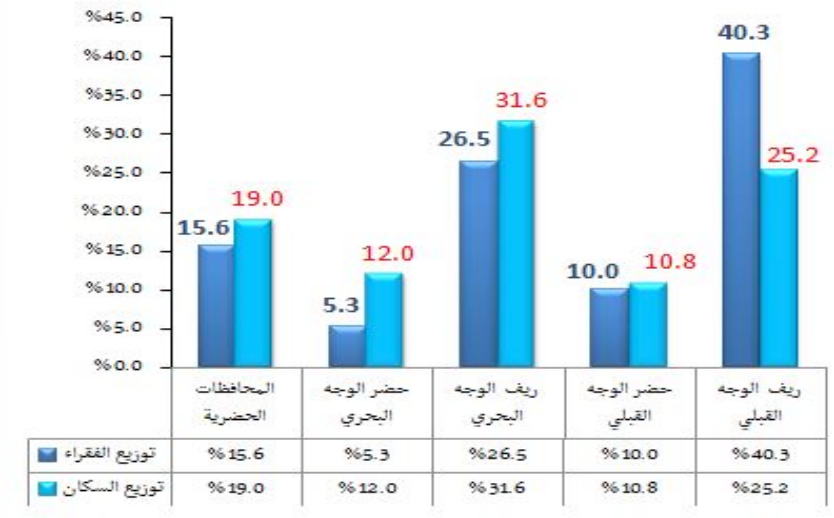

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ٢٠١٨

(https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

معدلات الفقر المرتفعة : يؤدي تدنى مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة فى توزيع الدخل القومي فى مصر إلى تزايد معدلات الفقر فقد بلغت هذه المعدلات٥ر٣٢٪ حيث يقع حوالي ٣٢ مليون من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدى إلى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية[١].

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ٢٠١٨
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

(معدلات الفقر فى مصر)
(خلال الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٨)

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ٢٠١٨

(https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

(نسبة الفقراء فى مصر مقارنة مع الدول العربية)

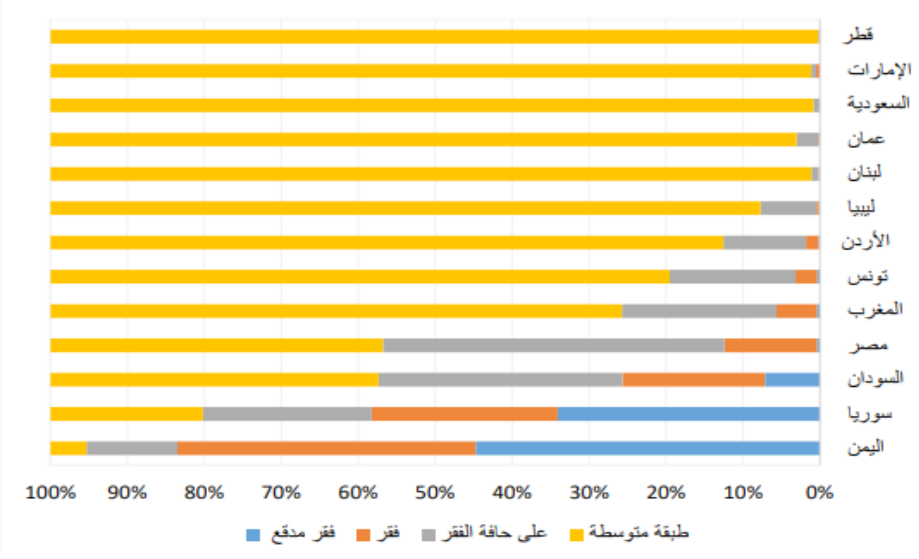

المصدر: المركزالمصري للدراسات الاقتصادية

http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/-6_4_2020-2020-4-306_37_6last20%by20%Ebrahim1-.pdf)

معدلات البطالة المرتفعة: تسجل معدلات البطالة بمصر معدلات مرتفعة فقد بلغت٧,٩٪ خلال الربع الثانى لعام ٢٠١٩ ، حيث ان حجم قوة العمل ٢٨,٣ مليون فرد ، والذي يشمل عدد «المشتغلين والمتعطلين،٢,٢مليون عاطل، ٢٦,١ مليون مشتغل، ٥٤,٥٨٪ معدل البطالة بين الذكور من إجمالي المتعطلين، ٤٥,٥٢٪ معدل البطالة بين الإناث، ٥٢,١٪ من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها، ١١,٩٪ نسبة العاطلين فى المدن، ٨,٥٪ نسبة العاطلين فى الريف، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل، ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل[1].

(المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ٢٠٢٠

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=(1117

ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي: هذا المصطلح يطلق على العاملين فى قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات من غير الملتزمين بالنظم والقوانين ولا يدفعون الضرائب عن أعمالهم ولا يخضعون للأجهزة الرقابية المختلفة، وتشير الاحصائيات أن حجم المنشآت الاقتصاد غير الرسمي فى مصر يصل لقرابة ٢ مليون

(١) : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء – ٢٠٢٠
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

منشأة، وهو ما يمثل ٥٣٪ من إجمالي المنشآت الاقتصادية، كما أن عدد العاملين فى هذا القطاع بلغ نحو ٤ ملايين عامل، وهو ما يعادل ٢٩,٣٪ من إجمالي العاملين فى المنشآت الاقتصادية، وفى الغالب لا يتعامل العاملون فى الاقتصاد غير الرسمي مع البنوك والمؤسسات المالية لعدم كشف هويتهم ، لذلك فإن اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمي فى مصر يعد معوقا أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي[1].

(حجم الاقتصاد غير الرسمي فى مصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي «١٩٨٠-٢٠١٢»)

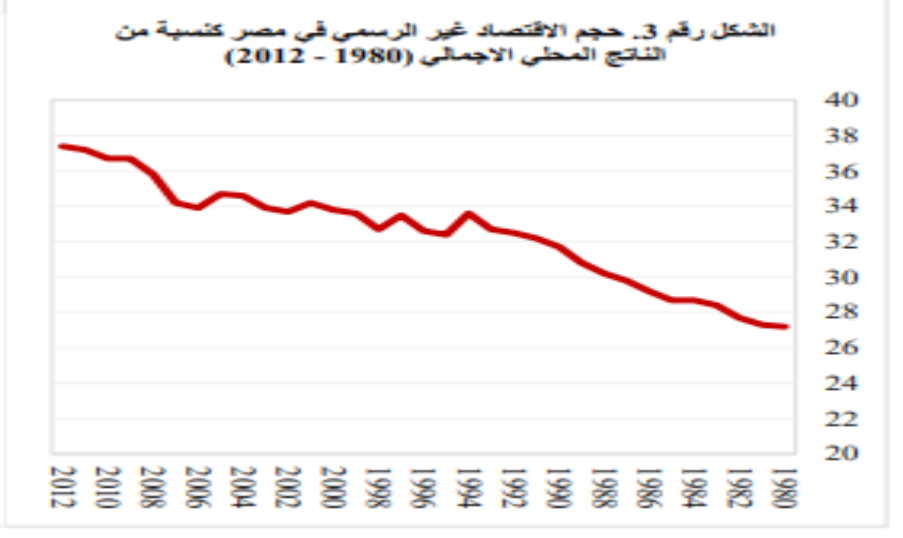

المصدر: المركزالمصري للدراسات الاقتصادية

http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/-6_4_2020-2020-4-306_37_6last20%by20%Ebrahim1-.pdf(

ضعف الكثافة المصرفية: تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع أو الوحدات لكل عشرة الآف نسمة من السكان،وفى مصر يعتبرمؤشر الكثافة المصرفية ضعيفاً للغاية، حيث يعمل بالسوق المصري ٣٨ بنكاً بإجمالي ٤١١٨ فرعاً،منها بنوك القرى

(١) جريدة المال عن مناقشات لجنة الخطة بالبرلمان المصري ٢٠٢١/٢/٧
https://almalnews.com/%D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-(%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85/

بإجمالي١٠١٧ فرعاً، وتصل الكثافة المصرفية إلى فرع لكل ٢٣ ألف نسمة، ويصل عدد العاملين بالجهاز المصرفى إلى ١٢٦,٠٤٤موظفاً[١].

وتبلغ بطاقات الخصم ١٩,٠٣٦ مليون بطاقة، والبطاقات المدفوعة مقدما ٢١,٩٢٧ مليون بطاقة، وعدد بطاقات الائتمان ٣,٨٦٢ مليون بطاقة، وماكينات الصراف الآلي (ATM) ١٤,٩١٨ ألف ماكينة، ونقاط البيع (POS) ٤٩١,٧٦٧ ألف نقطة بيع[٢].

وقامت البنوك المحلية بتدشين ١٢٥ فرعاً جديداً خلال النصف الثانى من العام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل نسبة ١٢,٧٥٪ من إجمالى الزيادة فى فروع البنوك خلال الفترة من يونيو ٢٠٠٩ حتى ديسمبر ٢٠١٩، والتي أضافت البنوك خلالها ٩٨٠ فرعاً تقريباً[٣].

وأسهمت الزيادة القوية فى فروع البنوك مؤخراً فى تحسن مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان لكل وحدة مصرفية) ليسجل ٢٢ ألفا و٨٠٠ مواطن لكل وحدة مصرفية نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ مقابل ٢٣ ألفا و٢٠٠ مواطن لكل وحدة نهاية يونيو ٢٠١٩ و٢٣ ألفا و٤٠٠ مواطن فى يونيو ٢٠١٨. ويدور المتوسط العالمى حول ١١ ألفا و٥٠٠ مواطن لكل فرع بنكي، لذلك يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالي بعلاقة طردية مؤكدة، فكلما زادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها، كلما زاد مستوى الشمول المالي والعكس صحيح تماماً، ومن ثم فإن ضعف مؤشر الكثافة المصرفية يمثل عائقاً للشمول المالي فى مصر[٤].

(١) تقرير البنك المركزي المصري حتى ديسمبر ٢٠٢٠،
Number of Debit - Credit Cards and ATM POS Machines - Banking Sector.pdf

(٢) حتى ٢٠٢١/٥/١،
https://www.bankygate.com/Search?q=%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%86

(٣) جريدة المال
https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1-%D8%A7%D9%81%D9%89-%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%B9-%D9%88/

(٤) جريدة المال
https://almalnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%AA%D8%B9%D8%B2%D8%B2-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1-%D8%A7%D9%81%D9%89-%D8%A8%D8%A3%D8%B3%D8%B1%D8%B9-%D9%88/

المصدر: جريدة المال

https://almalnews.com/%D%8A%7D%84%9D%8A%8D%9%86D%88%9D%-83%9D%8AA%D%8B%9D%8B%2D%8B-2%D%8A%7D%86%9D%8AA%D%8B%4D%8A%7D%8B%1D9%87%D%8A%-7D%8A%7D%84%9D%8AC%D%8BA%D%8B1-%D %8 A %7 D %8 1 %9 D -8 9 %9%D%8A%8D%8A%3D%8B%3D%8B%1D%8B%-9D/)88%9

التركز المصرفى والجغرافى للبنوك: تستحوذ عدة بنوك على أكثر من ٥٠٪ من السوق المصرفى، كما تتركز معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية فى الأحياء والمناطق الأعلى دخلاً ويقل تواجدها فى الأحياء والمناطق الأقل دخلاً أو ذات الدخول المتوسطة، وهذا التركز يعوق الشمول المالي بتكدس المعاملات فى بنوك قليلة أو التواجد المصرفى فى الأحياء الغنية وإهمال الأحياء والمناطق الأقل دخلاً[(١)].

معدلات الإعالة المرتفعة: تعاني مصر من مشكلات سكانية كبيرة وارتفاع فى معدلات الإنجاب، ومن ثم يتزايد عدد أفراد الأسرة، ويرتفع معها معدل الإعالة الاقتصادية،ويتشكل المجتمع المصري من الفئة العمرية «أقل من ١٥ سنة» بثلث السكان بنسبة ٣٤,٢٪.بينما نسبة السكان من كبار السن « ٦٥ سنة فأكثر» ٦,٧٪. كما بلغت نسبة سكان الحضر حوالي٤٠,٢٤٠٪ بينما بلغت النسبة لسكان الريف ٥٤,٥٨٨٪، بلغ معدل الإعالة العمرية لإجمالي الجمهورية ٥٥,٢٪ فى يناير ٢٠١٦،بمعنى أن كل ١٠٠ فرد يعولون ٥٥,٢فرد، وقد ارتفعـــت الكثافـة السكانيـــة من ٧١,٥ نسمة / كم٢ عام ٢٠٠٦ إلى٩٩,٢ نسمة / كم٢ وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٢٠،وفى ظل انخفاض متوسط

(١) نانسي البنا، «الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٨/٤/١٧، ص ٤٨،
https://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar.

نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض مستويات المعيشة تنعدم الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية والمصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب ارتفاع معدل الإعالة[١].

ضعف الوعي المصرفى: يمكن احتواء هذا العامل عن طريق الحملات الدعائية والاعلانية ، وذلك للقضاء على الموروثات الثقافية المصرية لتغيير مفهوم المجتمع للشمول المالي واستخدام المنتجات المالية الجديدة ، مثل : وسائل الدفع والسداد الإلكتروني.

وعلى الرغم من أن هذه المعوقات التي تحد من انتشار الشمول المالى فى مصر، إلا أنه خلال السنوات القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة لغير المتعاملين مع البنوك، شملت منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية، وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان، كذلك مقدمي الخدمات التليفونية، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، واحتواء قطاع كبير من أفراد المجتمع بإدراجهم ضمن منظومة الشمول المالي.

ثالثاً: الإجراءات التي قامت بها مصر لتعزيز الشمول المالي(حتى نهاية ٢٠١٩):

قامت مصر بالعديد من الإجراءات التي تعزز الشمول المالي فى الفترة التي سبقت انتشار جائحة كورونا، وهي:

البناء التشريعي اللازم للشمول المالي[٢]:

إنشاء المجلس القومي للمدفوعات بالقانون ٨٩ لسنة ٢٠١٧، ويختص بخفض أوراق النقد خارج القطاع المصرفى ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية فى الدفع بديلاً عنه ، وتطوير نظم الدفع القومية والعمل على تحقيق الشمول المالي، وذلك بدمج أكبر عدد من المواطنين فى النظام المصرفى وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتخفيض انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية ، فضلاً

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&YearID=23354

(٢) د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، «أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق، صـ١٠٤وما بعدها.
؛ البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد التاسع والخمسون، العدد الثاني، ٢٠١٨/٢٠١٩، صـ٢٠ وما بعدها.

عن حماية حقوق ومستخدمي نظم وخدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة والرقابة عليها.

قانون أمن المعلومات وسرية البيانات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ويهدف إلى حماية البيانات الشخصية والحيلولة دون جرائم الاحتيال والاعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني.

قانون استخدام وسائل الدفع غير النقدي رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ ويهدف إلى استحداث آليات جديدة لتوسيع قاعدة الشمول المالي والتحول إلى الاقتصاد غير النقدي، لتمتد مظلة المدفوعات غير النقدية إلى القطاعين العام والخاص، مما يوفر مناخ آمن للاستثمار والحد من الجرائم المالية والتهرب الضريبي، وزيادة كفاءة النظام المالي وفاعلية السياسة النقدية.

وكان قد سبقهم صدور قانون التوقيع الإلكترونى رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ ويهدف إلى تنظيم المعاملات الإلكترونية وتقنين تحرير المستندات وتبادلها وحفظها الكترونياً، بما يضمن حقوق المتعاملين ويضمن مصداقية المعاملات الإلكترونية وقانونيتها بما يتواكب مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

الإجراءات الحكومية التنظيمية[١]:

إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتحفيز المواطنين على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة، وذلك من خلال الجهات الحكومية المختلفة وبصفة خاصة هيئة البريد المصري، وكذلك من خلال خدمات الدفع الإلكترونية التي تقدم عن طريق مشغلي تلك الخدمات مثل شركات فوري ومصاري وغيرها من شركات تقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

الانضمام للمبادرات العالمية ومنها المبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي: « Financial Inclusion Global Initiative - FIGI »، والتي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع بعض الجهات الدولية التي تعنى بتعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية.

(١) د. هبه محمود الباز، «التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري»، سلسلة أوراق السياسات، الإصدار رقم (١٨)، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٢٠، ص١٠ وما بعدها.
د. صورية شنبي، د. السعيد بن لخضر، «أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية)، مرجع سابق، ص١٢٢ وما بعدها.

الانضمام إلى التحالف الدولي للشمول المالي: (Alliance for Financial Inclusion: AFI)، **وتتيح هذه العضوية الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية فى هذا المجال وتبادل الخبرات العملية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء الذين يزيد عددهم عن ٩٠ دولة.**

تمويل الخطة التدريبية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر فى الفترة من يونيو ٢٠١٨ وحتى مايو ٢٠١٩ لرفع الكفاءة المهنية لأعضائه من الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى التحليل المالي، إدارة الموارد البشرية، إدارة المتأخرات، تطوير المنتجات وأساسيات التمويل الأصغر.

إصدار تعريف للشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تُدار من قبلها لأغراض قياس الشمول المالي للمرأة بالنسبة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة[١].

التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية (Cyber Risks Insurance)**: تم إعداد نماذج لوثائق تأمينية ضد المخاطرالسيبرانية لعدد من شركات التأمين لتلبي احتياجات القطاع المصرفى ، وقامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمراجعة هذه الوثائق واعتمادها كي يتم استخدامها من قِبَل البنوك التي ترغب فى التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطر السيبرانية. كما تم إعداد "دليل التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية ضد المخاطرالسيبرانية "للاسترشاد به عند قيام البنوك أو المؤسسات المالية بدء إجراءات التأمين على المعاملات المالية الإلكترونية مع شركات التأمين[٢].**

مشروع ميكنة المتحصلات الحكومية: يهدف المشروع إلى ميكنة تحصيل المدفوعات الحكومية عن طريق نقاط البيع الإلكترونية أو الموقع الإلكتروني من خلال استخدام المحول القومي لشركة بنوك مصر. ويعززالمشروع توجهات الدولة للحد من استخدام وسائل الدفع النقدية بالجهات الحكومية ، ويتم تنفيذه بالتعاون بين البنك المركزي

---

(١) وذلك على النحو التالي:أ. وفقاً للملكية (رأس المال): امتلاك نسبة لا تقل عن ٥١٪ من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر.ب. وفقاً للملكية (رأس المال) والإدارة: امتلاك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ من رأس مال الشركة لامرأة واحدة أو أكثر، وشغل امرأة واحدة على الأقل منصب المدير التنفيذي أو نائبه.أنظركتاب دوري بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٨ بشأن تعريف الشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تُدار من قبلها.pdf

(٢) البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد التاسع والخمسون، العدد الثاني، ٢٠١٨/٢٠١٩، صـ١٨ وما بعدها. https://www.benokinvest.com/archives/18797

المصرى، ووزارة المالية، ووزارة التخطيط، وقدتم نشر عدد ١٥٣٠٠نقطة بيع الكترونية حكومية خلال المرحلة الأولى للمشروع[١].

مبادرات البنك المركزي المصري[٢]:

يقوم البنك المركزي المصري، منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي عام ٢٠١٦، بدور محوري فى التنسيق بين الجهات المختلفة، سواء داخلياً أو خارجياً، بهدف دعم وتعزيز الشمول المالي، حيث يتم التنسيق داخلياً بين الإدارات المختلفة بالبنك للعمل على إطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للشمول المالي، وخارجياً مع جهات عديدة للتنسيق فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

جمع بيانات الشمول المالي.

ب- التنسيق مع قطاع التعليمات الرقابية، فضلاً عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية لإصدار السياسات ذات الصلة.

جـ -نشر الثقافة المالية وبناء القدرات للعاملين بالقطاع المصرفى والمالي.

كما بادر البنك المركزي المصري فى مارس ٢٠١٩، بتشكيل لجنة للبيانات الخارجية للشمول المالي تكون أهدافها ما يلي:

التنسيق بين الأطراف المعنية بالشمول المالي على مستوى الدولي.

ب- تحديد الأولويات والاحتياجات من البيانات والمعلومات.

جـ - الاتفاق على المؤشرات الرئيسية للشمول المالي التي يتم وضعها وفقاً للمؤشرات الدولية الصادرة فى ذات الشأن.

د - إعداد الدراسة الشاملة على جانبي العرض والطلب للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن الشمول المالي والتي تشمل القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والتي يقود البنك المركزي المصري حالياً جهود تنفيذها.

---

(١) دشنت شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجى نظام Meeza Wallet، وهو عبارة عن محول قومى يربط بين المحافظ الذكية عبر المحمول بالسوق المحلية، وذلك بهدف السماح بعمليات تحويل الأموال للبنوك، ما يعزز النشاط بالقطاع المصرفى خلال الفترة المقبلة.ويسمح النظام الجديد الذي يعتبر نسخة مطورة من المحول القومي «تحويل» بتحويل الأموال عبر المحافظ الذكية المختلفة أيا كانت جهة الإصدار سواء البنوك أو شركات المحمول، كما يسمح بتلقى التحويلات من خارج مصر./https,//www.benokinvest.com/archives/١٨٧٩٧

(٢) البنك المركزي المصري، «القواعد التنظيمية لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي»، ١٧ يونيو ٢٠١٩.
؛ البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد التاسع والخمسون، العدد الثاني، ٢٠١٨/٢٠١٩، صـ٢٠-٢٣.

هـ - كما أصدر البنك المركزي المصري دراسة خاصة بتجميع بيانات الشمول المالي المصنفة حسب النوع وإدماج المرأة مالياً وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي (AFI).

وتعد أهم المحاور التي اعتمدها البنك المركزي المصري للعمل على رفع معدلات الشمول المالي، قياس مستوى الشمول المالي، نظراً للأهمية التي يوليها البنك المركزي لمتابعة التطور فى مستويات الشمول المالي. ويقوم بالاعتماد على الأسس العلمية لقياس مستوياته، وفى سبيل تحقيق ذلك يتم قياس الشمول المالي من جانبين أساسيين وهما : جانب العرض وجانب الطلب.

وقام البنك المركزي المصري فى عام ٢٠١٨ ببناء قاعدة بيانات للشمول المالي مصنفة حسب النوع على جانب المعروض من الخدمات المالية باستخدام الرقم القومي (Data Hub)، وجري تنفيذ مشروع قاعدة البيانات على مراحل، بدأت بتجميع البيانات الأساسية الخاصة بالأفراد الطبيعيين المصريين من عملاء القطاع المصرفى والخاصة بالودائع والقروض والخدمات المصرفية الإلكترونية، وكذلك بيانات البريد المصري وصولاً إلى بيانات التمويل المتناهي الصغر، ويتم تحديث قاعدة البيانات بشكل شهري.

إطلاق مبادرات لإتاحة التمويل اللازم للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة: من أهمها إلزام البنوك بزيادة حجم الائتمان الموجه لتلك الشركات ليصل إلى ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية لكل بنك بحلول عام ٢٠٢٠ ، وذلك مع إصدار تعريف موحد على مستوي القطاع المصرفى للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد أسفرت هذه المبادرة عن زيادة فى محفظة القروض الممنوحة للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ لتصل إلى ١٣٪ من قيمة محفظة القروض البالغة ١,٩ تريليون. وعلى جانب آخر، تم تشجيع البنوك على توفير التمويل للشركات والجمعيات المانحة للتمويل متناهي الصغر من خلال إدراج هذا التمويل ضمن نسبة الـ ٢٠٪ المقررة فى المبادرة المذكورة. وقد انعكس ذلك إيجابيا على نشاط التمويل متناهي الصغر، حيث بلغ عدد المستفيدين أكثر من ٣,١ مليون مستفيد بقيمة أرصدة تمويل تجاوزت ١٧,٢ مليار جنيه فى نهاية يونيو من عام ٢٠٢٠ مقابل ١٦,٥ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠١٩ بمعدل نمو بلغ نحو ٤٣,٥٪، وبلغت نسبة الإناث المستفيدين بقروض التمويل متناهي الصغر حوالي٦٥٪

منها، وبلغ عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٩٣٨ جمعية ومؤسسة أهلية وشركات، وبلغ إجمالي عدد منافذ التمويل ٢٢١٦ تغطي كافة محافظات مصر[١].

توزيع محفظة القروض في يونيو ٢٠٢٠ (٪)

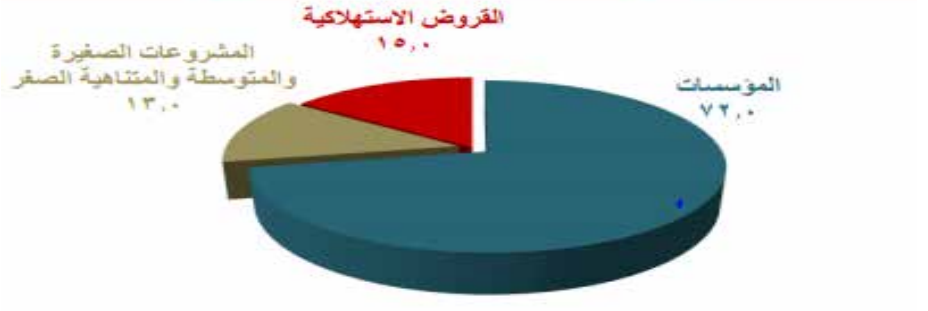

التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط الممول في عام ٢٠١٩ (٪)

مؤشرات الربحية لنشاط التمويل متناهي الصغر في عام ٢٠١٩ واتجاه نموها مقارنة بالعام السابق

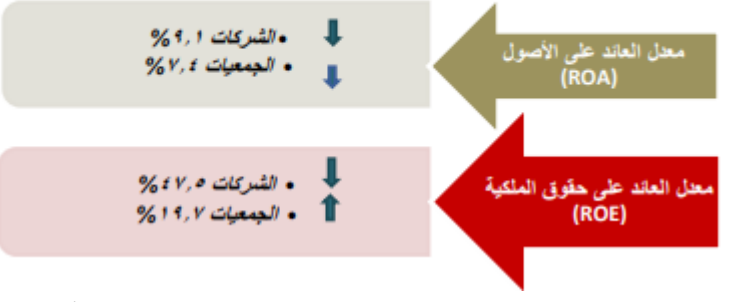

(المصدر: تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٩، البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٩.pdf)

(١) تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٩، البنك المركزي المصري، ص ٢٣، تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٩.pdf
؛ كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن تعديل بعض بنود مبادرة الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.pdf

تطوير نظام لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة Grading Module بشركة I-Score بقوائم وبدون قوائم مالية، وتم إلزام كافة البنوك بالإقرار عن بيانات عملائها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للشركة بغرض تكوين قاعدة بيانات متكاملة لاستخراج تقارير فعلية عن السوق المصري،وكذا مؤشرات كلية عن مستوى الصناعات، والمناطق الجغرافية... الخ.

دخول البنك المركزي المصري كمساهم فى شركة ضمان مخاطر الائتمان بنسبة ٢٠٪، وإصدار ضمانة بقيمة ٢مليار جنيه مقابل قيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاعتراف بكفالة شركة ضمان مخاطر الائتمان عند احتساب نسبة معيار كفاية رأس المال، فضلاً عن الاعتداد بضمانة الشركة عند تكوين المخصصات لتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم اصدار ضمانات من الشركة للبنوك تحت هذا البرنامج بقيمة ١٧ مليار جنيه لتغطية تمويلات بحجم ٢٥,٤ مليار جنيه حتى نهاية يونيو ٢٠١٩ (١).

إصدار تعليمات تحث البنوك على الاستثمار فى صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة فى مايو ٢٠١٩، وذلك فى مراحلها المختلفة(الاستثمار الملائكي «Angel Investment»، رأس مال المخاطر Venture Capital»، الاستثمار فى أسهم النمو «Growth Funding»)، حيث يتم إضافة مساهمات البنوك فى رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة ضمن النسبة البالغة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك(٢).

إصدار تعليمات حماية حقوق عملاء البنوك فى فبراير ٢٠١٩؛ عملاً على ضمان حصول العملاء على حقوقهم فى كافة مراحل تعاملاتهم المصرفية، بالإضافة إلي تحسين نوعية وجودة الخدمات المالية المقدمة، كما تهدف التعليمات إلى تقديم آلية واضحة للشكاوى طرف البنوك وتعريف العملاء بها مما يسهم فى زيادة إقبالهم على التعامل مع البنوك.

(1) https://cgcegypt.com/index.html

كتاب دوري بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٨ بشأن الاعتراف بضمانة شركة ضمان مخاطر الائتمان.pdf

(٢) الاستثمار الملائكي يكمن فى مستثمر فرد، يملك رأس مال كبيرًا ويرغب فى استثماره فى شركة ناشئة يمتلكها رواد أعمال مُبدعون، مقابل حصة فى هذه الشركة. وعادة ما يكون الاستثمار الملائكي هو أول يلجأ إليه رواد الأعمال بعد الأهل والأصدقاء، أنظر تعليمات البنك المركزي فى هذا الشأن، الكتاب الدوري الصادر فى ٢٦ مايو ٢٠١٩

كتاب دوري بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٩ بشأن تشجيع البنوك على الاستثمار فى صناديق الاستثمار المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة. pdf

إصدار القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي فى يوليو ٢٠١٩، وذلك بعد موافقة مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فى نوفمبر ٢٠١٨ على إجراءات العناية المبسطة الواجبة لعملاء وخدمات الشمول المالي والتي تتيح للبنوك تطوير وتقديم منتجات وخدمات مصرفية منخفضة المخاطر ذات محددات معينة من خلال إجراءات مبسطة للوصول إلى الفئات المستهدفة، وذلك تنفيذاً لمبدأ المنهج القائم على المخاطر والذي تبنته مجموعة العمل المالي FATF[١] لدى الحديث عن الشمول المالي وكذلك وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية[٢].

إصدار القواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام البطاقات المدفوعة مقدماً فى يونيو ٢٠١٩ والتي سمحت للبنوك بالاستعانة بالجمعيات / الشركات المرخص لها بممارسة التمويل متناهي الصغر «كمقدم خدمة للتعرف على هوية العملاء KYC»[٣]،والتحقق منها واعتبارها وكلاء للبنوك فى استخراج تلك البطاقات للعملاء بما يسهم فى زيادة استخدام وسائل الدفع غير النقدي فى إتمام المعاملات المالية بشركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر[٤].

تشجيع البنوك على إصدار شهادات أمان لصالح الأفراد الطبيعيين (العمالة غير المنتظمة)، بحيث تكون تلك الشهادات مصاحبة لتأمين على الأفراد، شارك فيها أربعة بنوك هي الأهلى ومصر والقاهرة والبنك الزراعي بالتعاون مع شركة مصر لتأمينات الحياة وذلك اعتباراً من ٤ مارس ٢٠١٨، حيثُ وصل قيمة المُنفذ منها لصالح الأفراد الطبيعيين وكذا للجهات الاعتبارية لصالح الأفراد الطبيعيين نحو ٨٥٨ مليون جنيه لعدد نحو٨٥٩ ألف عميل حتى نهاية مارس ٢٠٢٠[٥].

مبادرة زيادة عدد الفروع ونقاط البيع:فتعد إتاحة الخدمات المالية من أهم ركائز تعزيز الشمول المالي، وكما سبق القول يعتبر الانتشار الجيد والتوزيع الجغرافى

(1) Financial Action Task Force

(٢) كتاب دوري ١٧ يوليو ٢٠١٩، البنك المركزي المصري. pdf

كتاب دوري بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩ بشأن القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي.pdf

(3) Know Your Customer

(٤) القواعد المنظمة لخدمات الدفع بإستخدام البطاقات المدفوعة مقدما. pdf

(5):https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2021/5/6/2018100/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8-%A7%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A-%D9%85%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D8%AA-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87

الصحيح للفروع ونقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي الخاصة بالبنوك من العوامل الرئيسية لوصول الخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين ، وكان البنك المركزي قد أطلق فى مايو ٢٠٢٠ مبادرة السداد الإلكتروني بهدف نشر ١٠٠ ألف نقطة بيع إلكترونية (POS) و٢٠٠ ألف رمز استجابة سريع (RQ code) حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، لتدعيم البنية التحتية لنُظُم الدفع وتوفير وسائل التحصيل الإلكتروني المختلفة للتجار والشركات وذلك بهدف الوصول إلى مليون نقطة قبول إلكترونية خلال ثلاث سنوات، بما يوفر خدمات التحصيل الإلكتروني للعديد من التجار والشركات فى جميع المحافظات(١).

إصداربطاقات الدفع الوطنية «ميزة»: يهدف هذا المشروع إلىإنشاء وإدارة نظام بطاقات الدفع ذات علامة تجارية وطنيةNPS "National Payment Scheme" بأستخدام أحدث التقنيات والمعايير المستخدمة عالمياً بأنظمة بطاقات الدفع ونقاط البيع والصارفات الآلية .وتتولي شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي إدارة تلك المنظومة، والتي تسهم فى تحقيق الشمول المالي عبر خفض الرسوم والمصاريف الخاصة بالعمليات المصرفية التي تتم عن طريق البطاقات الإلكترونية، وقد تم إصدار عدد ٤,١ مليون بطاقة ميزة حتى يناير٢٠٢٠(٢).

(المصدر: https://www.elwatannews.com/news/details/4571924)

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٢٠ بشأن مبادرة البنك المركزي للسداد الالكتروني.pdf

(2) :https://www.elwatannews.com/news/details/4571924

- مبادرة حساب لكل مواطن : تهدف لضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع المواطنين على فتح حسابات بنكية، من خلال إطلاق البنك المركزي عام ٢٠١٨ مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة فى مصر تحت عنوان « حساب لكل مواطن »، ودعا البنك المركزي إلى تسهيل فتح حسابات بالبنوك للمواطنين دون حد أدنى لفتح الحساب مشدداً على ضرورة الوجود فى الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي والجمعيات وذلك لتوعية المواطنين بالمشاركة فى المبادرة(١).

- مبادرة التمويل العقاري : أطلقها البنك المركزي فبراير ٢٠١٤ وبموجبها تم تخصيص مبلغ ١٠ مليارات جنيه لمدة ٢٠ سنة بأسعار مخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية ، كما سمحت مبادرة البنك المركزي الخاصة بالتمويل العقاري بالحصول على القرض بفائدة بسيطة بعد تخفيض نسبة الفائدة لتتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ لمحدودي الدخل حسب دخل الفرد ، و٨٪ لمتوسطي الدخل و٥ر١٠٪ لفوق متوسطي الدخل بشرط ألا يتجاوز سعر الوحدة ٩٥٠ ألف جنيه . وبعد نجاح المبادرة قرر البنك المركزي رفع إجمالي الأموال المخصصة للمبادرة من ١٠ إلى ٢٠ مليار جنيه(٢).

- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم إطلاقها فى يناير ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥٪ متناقصة للمشروعات الصغيرة وبفائدة ٧٪ متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢٪ متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة(٣)، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٢١٣ مليار جنيه لعدد ١٢٦ ألف شركة حتى نهاية سبتمر ٢٠٢٠(٤).

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٨ بخصوص انشاء قاعدة بيانات شاملة للشمول المالي.pdf

(٢) كتاب دوري بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٠ بشأن تعديل نسبة التمويل العقاري إلى إجمالي محفظة القروض.pdf

مبادرة التمويل العقاري.pdf

(٣) تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٦.Circular١١January٢٠١٦tofinanceSMEs.pdf

(4) https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2021/2/23/1975628/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

- خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول[١]: أصدر البنك المركزي فى إبريل ٢٠٢١ الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول (المحافظ الإلكترونية) فى خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي، تعمل على تحقيق:

أ - توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر والجمعيات الأهلية للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين.

ب - تقديم جميع أنواع خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني داخل الجمهورية.

جـ - تقديم خدمات مالية جديدة عن طريق الهاتف المحمول، مثل : صرف الرواتب، تحصيل أقساط التمويل متناهي الصغر بالإضافة إلى المدفوعات الحكومية.

د –تقديم خدمات تحويل الأموال عبر المحمول.

(١) الإصدار الثالث للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وقواعد خدمتي الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول- إصدار إبريل ٢٠٢١.pdf

المبحث الثالث

تنامي الشمول المالي فى مصر فى ظل جائحة كورونا

مع إعلان منظمة الصحة العالمية ظهور فيروس كورونا (Covid – ١٩) فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩، ثم اعتبار انتشار هذا الفيروس جائحة أصابت العالم وذلك فى مارس ٢٠٢٠، بدأت دول العالم فى اتخاذ العديد من تدابير الإغلاق (Lockdown) للحد من التجمعات المسببة لانتشار هذا الفيروس، والحد من تداعياته ، وهو الأمر الذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الداخلى للدول ومن ثم على الاقتصاد العالمي. وأدى هذا الإغلاق إلى آثار اقتصادية سلبية على رأسها تراجع معدلات النمو، وانخفاض مستويات التوظيف، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد معدلات الفقر، كما أدى ذلك إلى تراجع معدلات الإنتاج وانخفاض العرض والتأثير على سلاسل التوريد (Supply Chain Contagion).

وفضلاً عن تأثر العرض بالأزمة، أصابت تلك الأزمة جانب الطلب وذلك نظراً أولاً: لإجراءات الإغلاق التي طبقتها معظم دول العالم مما أدى لصعوبة وصول المستهلك للأسواق، وكذلك صعوبة خدمات التوصيل، ثانياً: التأثير النفسي الذي أصاب المستهلك وتفضيله للانتظار والترقب لما تسفر عنه هذه الأزمة. وتأجيل اتخاذ قرارات الشراء تحسباً للتداعيات السلبية المستقبلية (Wait – and –See).

أولاً: تأثير جائحة كورونا على مستهدفات الشمول المالي:

تؤدى تداعيات انتشار فيروس كورونا إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي نتيجة التأثير على معدلات الإنتاج وجانبي العرض والطلب، ومن ثم تنشأ ضغوط على المؤسسات المالية الداخلية، وذلك على النحو التالي[١]:

اتجاه المودعون بالبنك إلى سحب مدخراتهم وودائعهم للحد من تداعيات انخفاض معدلات الدخل نتيجة للإغلاق.

تأثر محافظ الائتمان بالبنوك وتعرضها للخطر نتيجة عجز المقترضين عن سداد القروض الخاصة بهم لتأثرهم بانخفاض الدخل الناجم عن توقف النشاط الاقتصادي للإغلاق.

(١) د. هبه محمود الباز، «التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري»، مرجع سابق، ص ٢-٥.

التوسع فى منح الائتمان للشركات المتعثرة كنتيجة للإغلاق وذلك دون عائد حقيقي للبنوك مما يؤدي بالبنوك إلى السحب من الاحتياطيات الخاصة بها، وهو ما يزيد من الضغوط على تلك المؤسسات.

وتؤدي أيضاً تداعيات جائحة كورونا إلى زيادة كبيرة فى معدلات الفقر نتيجة لانخفاض معدلات النمو بسبب تراجع معدلات الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم انخفاض فى مستويات الأجور، وتراجع معدلات التوظف، وارتفاع نسبة البطالة.

ويؤدي ارتفاع نسبة البطالة إلى نقص الطلب كنتيجة لقلة الدخل ومن ثم نقص معدلات الإنتاج، وهو ما يؤدي للدخول فى دائرة من الانخفاضات المتتالية.

وفيما يخص مصر، ففضلاً عن التداعيات السابق ذكرها من تأثر سلاسل التوريد وانخفاض الطلب وتراجع الاستثمار الأجنبي، وتأثر قطاعي الطيران والسياحة، وانخفاض الصادرات، وانخفاض إيرادات قناة السويس كنتيجة لانخفاض معدلات التجارة الدولية،وانخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة لانخفاض النشاط والغلق.

يؤدى ذلك إلى انخفاض معدلات النمو المستهدفة، وزيادة معدلات الدين الخارجى والداخلي للسيطرة على تداعيات الجائحة على الاقتصاد المصري، مما يؤثر على مستهدفات التنمية المستدامة[١].

ثانياً: دور الشمول المالي فى الحد من تداعيات الأزمة:

يؤدى الشمول المالي إلى الحد من الآثار السلبية التي يمكن أن تسببها الأزمات، وله العديد من الآثار الإيجابية التي تنتج عن تطبيقه وتوسيع نطاقه، ومن هذه الإيجابيات[٢]:

إتاحة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع وتمكينهم من النفاذ إليها بسهولة ويسر.

اتخاذ القرارات الاستهلاكية والاستثمارية خلال فترة الأزمة.

---

(١) أنظر تقرير وزارة التخطيط بشأن تلك التداعيات على الاقتصاد المصري،
"Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households"
https://mped.gov.eg/AdminPanel/sharedFiles/ae32ff30-2ec9-4633-a128-99d66bb3e748_The%20impacts%20of%20COVID-19%20on%20Egypt%E2%80%99s%20economic%20sectors.pdf

(٢) بثينة الجورمازي، «التحول الرقمي فى زمن كورونا: دراسة حالة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ٢٠٢٠/٧/٢٩.
https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena

المحافظة على معدلات الاستهلاك والاستثمار أثناء فترة الصدمات الاقتصادية.

إمكانية الوصول إلى الطبقات الفقيرة خلال الأزمة.

الاستغناء عن التعاملات النقدية الورقية للحد من التلوث وانتقال الأمراض الناتجة عن التلامس.

التباعد الاجتماعى عن طريق إتمام المعاملات الحياتية اليومية إلكترونياً.

إتمام المعاملات المالية والتحويلات أثناء غلق المؤسسات المالية.

ثالثاً: إجراءات تعزيز الشمول المالي التي اتخذتها مصر خلال فترة الجائحة:

إجراءات البنك المركزى المصري[١]:

تأجيل الاستحقاقات الائتمانية (القروض الشخصية – مستحقات بطاقات الائتمان) لمدة ستة أشهر دون تطبيق الغرامات المقررة، وذلك لتوفير السيولة المالية لدى الأفراد.

تعديل البنك المركزى فى ٥ أكتوبر ٢٠٢٠ للقواعد المنظمة لمنتجات وخدمات الشمول المالى السابق إصدارها قبل الجائحة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩، وذلك لتقديم الدعم والتيسير للمواطنين المستهدف ضمهم للنظام المصرفى[٢].

تعديل إجراءات العناية الواجبة على العملاء الجدد عند فتح الحسابات المصرفية بالبنوك فى مارس ٢٠٢٠، وذلك دون الحاجة لموافقة البنك المركزي ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بشرط عدم تصنيف هؤلاء العملاء كمرتفعي المخاطر[٣].

تعديل ورفع الحدود القصوى للمعاملات وأرصدة الحسابات الخاصة بالأشخاص الطبيعية والأشخاص الاعتبارية من الشركات والمنشآت متناهية الصغر لإعطاء مزيد من المرونة للتعامل مع هذه الحسابات.

---

(١) البنك المركزي المصري، « تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد »، ديسمبر ٢٠٢٠.

(٢) كتاب دوري بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض القواعد المنظمة الخاصة بالشمول المالي.pdf

(٣) البنك المركزي المصري، «إجراءات العناية الواجبة بعملاء منتجات وخدمات الشمول المالي»، وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، نوفمبر ٢٠١٨.

تيسير فتح الحسابات للمنشآت متناهية الصغر دون أن يكون لها سجل تجارى أو رخصة مزاولة المهنة، بالإضافة للعملاء من أصحاب الحرف والصناعات اليدوية. وذلك من خلال فتح حسابات لهذه الفئات تحت مسمى (حسابات نشاط اقتصادى) والاكتفاء بتقديم بطاقات تحقيق الشخصية للتعرف على الهوية.

إطلاق مبادرة «السداد الإلكتروني» وذلك لزيادة أعداد وسائل القبول للدفع الإلكتروني للمعاملات (اللاتلامسية) مثل نقاط البيع الإلكتروني (POS) ورمز الاستجابة السريع (Quick Response code (Q R code، وحدد البنك المركزي مواصفات قياسية لنقاط البيع الإلكترونية (POS) تناسب ظروف العمل فى المناطق النائية والمحافظات المختلفة تضمن سرعة وأمان تنفيذ المعاملات، ويستهدف البنك المركزى نشر حوالى ١٠٠٠٠٠ نقطة بيع إلكترونية يتحمل تكلفتها البنك المركزي لتحفيز البنوك على نشر نقاط البيع فى الأماكن التي لا توجد بها أعداد كافية منها.

ويستهدف البنك المركزي نشر حوالي ٢٠٠٠٠٠ رمز استجابة سريع QR code لدى التجار والشركات وتخصيص برامج تحفيزية للبنوك لتقديم حوافز للعملاء لاستخدام أدوات الدفع الالكترونية الخاصة بها فى عمليات الشراء[١].

إطلاق مبادرة لنشر ماكينات الصراف الآلي (ATM) لزيادة أعدادها بنحو ٦٥٠٠ ماكينة صراف آلي كمرحلة أولى مقسمة بين البنوك بناء على عدد العملاء فى كل بنك، وذلك لتقديم خدمات السحب والإيداع والمعاملات الإلكترونية من خلال هذه الماكينات ليصل عددها إلى ما يقرب من ٢٠٠٠٠ ماكينة صراف آلى مع الاهتمام بتوزيعها الجغرافى على كامل مناطق الجمهورية[٢].

وفى مجال التسجيل الائتمانى، قام البنك المركزي بإلغاء القائمة السوداء للعملاء والمؤسسات الحاصلين على قروض لأغراض استهلاكية، وتخفيض مدة الإفصاح للعملاء بعد السداد، وكذلك إطلاق حرية التعامل مع العملاء (من فئات محددة) وإلغاء حظر التعامل معهم، فضلاً عن تنقية قواعد بيانات العملاء غير المنتظمين فى السداد، وحذف العملاء ذوي المديونيات الأقل من ألف جنيه بصفة استثنائية ولمرة واحدة.

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٢٠ بشأن مبادرة البنك المركزي للسداد الالكتروني.pdf

(٢) أنظر تقرير البنك المركزي فى شأن الاعداد حتى ديسمبر ٢٠٢٠،
Number of Debit - Credit Cards and ATM POS Machines - Banking Sector.pdf

وفى مجال دعم الشركات المتضررة من آثار الجائحة فقد أتاح البنك المركزي مبلغ ١٠٠ مليار جنيه من خلال البنوك بسعر عائد ٨٪ (على أساس متناقص) بدلاً من ١٠٪ لتمويل الشركات العاملة فى القطاع الزراعي والإنتاج والتصنيع الزراعي والثروة السمكية والداجنة والحيوانية، والتي يبلغ حجم أعمالها ٥٠ مليون جنيه أو أكثر. وتستخدم فى منح تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء الخامات ومستلزمات الإنتاج وكذلك آلات ومعدات وخطوط الإنتاج (التمويلات الرأسمالية)، إلى جانب رواتب وأجور العاملين وغيرها من المصروفات. ويستفيد من هذه المبادرة أيضاً الشركات المتوسطة، والشركات الصغيرة[١].

توجيه البنوك لإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية لتغطية السوق وذلك بشكل فوري، مع دراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تضرراً من انتشار فيروس كورونا ووضع خطط لدعم الشركات العامة بها، وإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبصفة خاصة صرف رواتب العاملين بتلك الشركات.

كما قام البنك المركزي بخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتصاد على النمو أكثر من مرة آخرها شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ليصل سعر عائد الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر العملية الرئيسية إلى ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪، وذلك من ٩,٢٥٪ و١٠,٢٥٪ و٩,٧٥٪ للأولى، و٩,٧٥٪ للثانية بداية الجائحة[٢].

قام البنك المركزى بالتوصية لإلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من ماكينات الصرف الآلى (ATM) والمحافظ الالكترونية (Smart Walt) لمدة ٦ أشهر تنتهي فى سبتمبر ٢٠٢٠، ثم تم الفترة حتى نهاية عام ٢٠٢٠، ثم تم مدها حتى نهاية يونيو ٢٠٢١[٣].

كما تم إعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصرى لمدة ثلاثة أشهر من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر وذلك للحد من التعاملات النقدية، والتوجيه بتنفيذ التحويلات فى نفس اليوم[٤].

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠ بشأن إضافة الشركات العاملة فى المجال الزراعي للاستفادة من مبادرة القطاع الخاص الصناعي.pdf

(٢) بيان صحفى لجنة السياسة النقدية ١٦ مارس ٢٠٢٠.pdf

(٣) كتاب دوري بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بشأن الايضاحات الخاصة بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة ٦ أشهر.pdf

(٤) كتاب دوري بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بشأن اعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات والمصروفات.pdf

كما تم إصدار بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل وأدوات الدفع الإلكترونية تيسيراً على المواطنين ومنها:

تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً.

تسجيل اشتراك الانترنت البنكي لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة لدى البنك.

إصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة ٦ أشهر ثم تم تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، وامتد ذلك إلى إنشاء البطاقات الافتراضية (VCN) من المحفظة.

إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٠.

إصدار البطاقات المدفوعة مقدماً للمواطنين مجاناً لمدة ٦ أشهر ، ثم مدها إلى ديسمبر ٢٠٢٠، على أن تكون هذه البطاقات لا تلامسية (Contactless).

وضع حد أقصى يومي لعمليات السحب والإيداع بفروع البنوك بمبلغ ٥٠ ألف جنيه للأفراد، ومبلغ ٢٠ ألف جنيه لعمليات السحب والإيداع من ماكينات الصراف الآلى (ATM)[١].

توجيه البنك المركزي فى ٢٠٢١/٢/٢١ بزيادة تمويل البنوك للشركات الصغيرة بتخصيص ١٠٪ حد أدنى من محافظ البنوك لتلك الشركات الأمر الذي يعني ضخ ما يقرب من ٥٥ مليار جنيه لهذه الفئة حتى نهاية ٢٠٢٢، وكذلك السماح للبنوك بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية أقل من ٢٠ مليون جنيه دون الحصول على قوائم مالية واستبدالها بتحليل بيانات بديلة عن متطلبات منح الائتمان التقليدية من خلال نماذج تقييم رقمية تعتمد على سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملاتهم المالية وغير المالية بهدف توفير وسائل تقييم سهلة وسريعة لدعم قرار منح الائتمان مما يجذب أكبر قدر ممكن من العملاء[٢].

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٠ بشأن تعديل الحدود القصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي الصادرة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠.pdf

(٢) كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن تعديل بعض بنود مبادرة الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرةوالمتوسطة.pdf

وتم توجيه البنوك أيضاً لتأسيس صناديق وشركات للاستثمار فى رؤوس أموال الشركات الصغيرة والمتوسطة للمساهمة مع المستثمر الصغير فى مشروعاته[١].

إجراءات الحكومة المصرية:

اتخذت الحكومة المصرية العديد من الإجراءات لتعزيز الشمول المالي خلال فترة الجائحة ومنها[٢]:

تنازلات عن مستحقات ضريبية ورسوم ومقابل خدمات، مثل تخفيض نسبة ضريبة الدمغة على تعاملات البورصة أو خفض سعر الغاز الطبيعي والكهرباء للصناعة أو تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية.

مدفوعات كانت ستدفعها الحكومة عن ديونها المستقبلية وتم تخفيض هذه المدفوعات عن طريق قرار خفض سعر الفائدة على الديون الحكومية وتوجيهها إلى الحزمة الموجهة لتمويل تداعيات الجائحة.

أما المدفوعات المباشرة فجاءت فى قرارين فقط حتى الآن هما توفير مليار جنيه للمصدّرين خلال شهري مارس وإبريل، وإتاحة تمويل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لعملائه.

القيام بحملة إعلانية ضخمة للتعريف بأهمية وسائل الدفع الإلكترونية وآلياتها.

صرف مبلغ إعانة (بطالة) بشكل شهري قدرها ٥٠٠ جنيه للعمالة المتضررة من تداعيات الجائحة أو لمن يفقدون وظائفهم بسبب الإجراءات الاحترازية تم تصرفها من مكاتب البريد واستفاد منها حوالي ٣٠٠ ألف شخص، وأسهمت هذه المبادرة فى حصر هؤلاء العمال وجمع بياناتهم.

التوسع فى برنامج (تكافل وكرامة) للفئات الأكثر فقراً.

---

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن تحفيز البنوك للمساهمة فى رؤوس أموال صناديق الاستثمار المستهدفة للاستثمار فى الشركات الصغيرة والمتوسطة. pdf

(٢) د. هبه محمود الباز، «التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري»، مرجع سابق، ص ١٠-١٢، ولمزيد من التفاصيل عن المسارات البديلة للتعافى من آثار فى روس كورونا أنظر تقرير وزارة التخطيط،

"COVID-19 and the Egyptian Economy From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households"

https://mped.gov.eg/AdminPanel/sharedFiles/67ebb4dc-0447-4423-9c76-847b71ccb2f7_IFPRI%20report%202.pdf

تحول سداد المرتبات والمعاشات من كروت الصرف الحكومية إلى كارت « ميزة » لدعم الشمول المالي.

توجيه الحكومة لشركات الإنترنت بزيادة سعة الإنترنت للمشتركين بنسبة ٢٠٪ (لفترة شهر).

تقديم الاقرارات الضريبية وسداد المستحقات الضريبية إلكترونياً اعتباراً من ٢٠٢٠ وذلك لدمج كافة المنشآت المسجلة ضريبياً داخل المنظومة الإلكترونية.

تقدير الإجراءات التي اتخذتها مصر لتعزيز الشمول المالي قبل وبعد جائحة كورونا:

تعتبر السياسات الاقتصادية الفعالة هي تلك التي تبنى على أساس التوافق فى الآراء وعلى الشعور بملكيتها فى الداخل ولا تفرض من الخارج، ومن ثم كانت الخطة المصرية لتعزيز الشمول المالي قائمة على دراسة الحالة المصرية لإعداد خطة تتناسب مع مصر.

ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن السمات الأساسية للشمول المالي هي:

توفير الخدمات المالية بأنواعها.

الأهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل.

الوصول للأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

خلق فرص عمل، لتحقيق النمو الاقتصادي، ومحاربة الفقر، من خلال حوكمة توزيع الدخل.

ويتعين وفق ذلك – من وجهة نظرنا – لتحقيق الشمول المالي العناية والأولوية للشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لأن هذه النوعية من المشروعات تساعد على خلق الوظائف وتنويع الاقتصادات ودعم النمو وبالتالي القضاء على الفقر.

ومن هذا المنطلق كان إلزام البنك المركزي المصري البنوك العاملة فى مصر بزيادة التمويل الموجه لهذه الشركات والمنشآت من نسبة ٢٠٪ إلى نسبة ٢٥٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك، مما يعني ضخ ما يقرب من ١١٧ مليار جنيه مصري

إضافية لهذا القطاع حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك لنحو ما يقرب من ١٢٠ ألف منشأة[١].

وتبين من هذه الدراسة قيام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة لتمويل هذه المشروعات بأسعار فائدة مدعمة، وبالفعل تم منح تسهيلات ائتمانية بنحو ٢٠١٣ مليار دولار عن الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ وحتى سبتمبر ٢٠٢٠ تم استخدام حوالي ٨١٪ منها للقطاعات الصناعي والزراعي والخدمي، استفاد منها نحو ١٢٦ ألف شركة صغيرة ومتوسطة بخلاف التمويل متناهي الصغر لعدد يزيد عن ٩٠٠ ألف عميل متناهي الصغر، فضلاً عن تمويل البنوك لشركات وجمعيات التمويل متناهي الصغر بمبلغ ١٤ مليار جنيه تقريباً، مما مكن هذه الجمعيات من الوصول لنحو ٤ مليون مقترض[٢].

كل هذه الإجراءات جاءت بهدف دعم الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل للشباب والقضاء على البطالة مع دعم الصناعة المصرية نحو تحقيق الاستدامة الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي. وبالتالي نرى أن هذا التوجه من شأنه دعم هذه النوعية من الشركات وتعظيم الاستفادة من مزايا الشمول المالي، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك مازال عدد الشركات المستهدفة أقل من العدد المأمول بالوضع فى الاعتبار إجمالي عدد الشركات من هذه الفئة والتي تبلغ ٩٠٠ ألف عميل وشركة مسجلة وذلك بخلاف الشركات غير المسجلة ، كما أنه لم يتم الإعلان عن هذه المبادرات بالشكل الكافى الذي يمكن أصحاب هذه الشركات من العلم بها والاندماج فيها[٣].

وبمراجعة أهداف الشمول المالي على النحو الذي تبين من الخطة الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ وما أوضحناه فى هذه الدراسة، يتبين لنا الآتي:

يتوافق الهدفان الخاصان بتكامل العدالة الاقتصادية مع العدالة الاجتماعية، وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان فى المناطق

(١) كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن تعديل بعض بنود مبادرة الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.pdf

(٢) أشرف دريالة، تقرير، بنوك وأعمال، أخبار اليوم، ٢٠٢١/٢/٢٧، ص ١٠.

(3) https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2021/2/23/1975628/%D8%A7%D-9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%B6%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B7-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D-8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%AE%D8%B5%D8%B5%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7

الريفية والنائية مع البعد الأول من أبعاد الشمول المالي وهو (الوصول إلى الخدمات المالية)، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف جاءت مبادرات البنك المركزي المصري العديدة لتوسيع مظلة الشمول المالي لتصل إلى أكبر قدر ممكن من السكان، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك مازالت الأعداد أقل من المستهدف حيث إنه وفقاً للإحصاءات يتضح أن نسبة الوصول إلى عدد السكان المندمجين فى الشمول المالى بلغت حوالي ٣٣٪ فى حين أن النسبة المستهدفة ٦٢٪ وهي المتوسط العالمي خلال هذه المرحلة ، علماً بأن الدول الاسكندنافية وصلت فيها النسبة إلى ٩٩٪ والدول المتقدمة فى معظمها تصل النسبة فى حدود ٩٠٪[(١)].

وفيما يتعلق بالهدفين الخاصين بابتكار منتجات مالية تلبي احتياجات المواطن، وتعزيز الحوكمة فإنهما يتوافقان مع البعد الثانى من أبعاد الشمول المالي وهو (استخدام الخدمات المالية)، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف قامت الدولة بالعديد من الإجراءات نحو التعديل التشريعي ليتواكب مع خطة مصر لتحقيق الشمول، وذلك على النحو المبين من هذه الدراسة، وجاءت هذه التشريعات معززة لتنظيم مراحل الشمول المالي والرقابة على عملياته وحماية معاملات الأفراد من الاحتيال والقرصنة والعمليات غير المشروعة.

كما قامت الدولة بابتكار بطاقة ميزة المحلية للدفع واستبدالها ببطاقات المرتبات والمعاشات وتوفير QR Code للجهات المستفدة من خدمات الدفع عبر البنوك العاملة فى مصر، إلا أنه من الملاحظ أن توسيع نطاق الشمول المالي يتطلب ابتكار منتجات جديدة تناسب المجتمع المصري، مما دعى البنك المركزى للإعلان عن مسابقة بين المطورين لابتكار منتجات جديدة تتناسب مع السوق المصرية يسمى «سباق الابتكار لاستخدام حلول التكنولوجيا المالية لمعالجة التحديات الناجمة عن جائحة كورونا»،ولم يتم التبين من نتيجة هذه المسابقة حتى اتمام هذه الدراسة[(٢)].

---

(١) فاطمة نشأت، عبد الرحمن فرحات، جريدة الوطن ٢٠١٩/١١/٣.
https://www.elwatannews.com/news/details/4405831

د. محمد أبوحمور، جريدة الدستور، ٢٨ ابريل ٢٠٢١.
https://www.addustour.com/articles/1214714-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%B5-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A-A%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA

(٢) رامى أبو النجا، بنوك وأعمال، أخبار اليوم، ٢٠٢١/٢/٢٧، صـ١١.

أما الهدفان الخاصان بتطوير ثقافة المواطنين وتحسين قدرتهم المالية،والحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المالي والمصرفى يتوافقان مع البعد الثالث من أبعاد الشمول المالي وهو (جودة الخدمة المالية)، وفى سبيل ذلك قامت الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك المركزي المصري بعمل حملة إعلانية ضخمة للتوعية بالسداد اللانقدى ونشر ثقافة الشمول المالي بين التجار، إلا أن هذه الحملة لم تخاطب المواطن العادى للتوعية بأهمية الدفع الإلكتروني، وبالتالي يتضح أن هناك قصورا شديدا فى نشر ثقافة الدفع الإلكتروني بين المواطنين فى مصر، بل أن هناك الكثير ممن يحملون بطاقات دفع إلكتروني لا يعرفون آلية عملها أو التعامل بها الأمر الذي يدفعهم للاستعانة بالآخرين للسحب أو السداد بتلك البطاقات مما يعرضهم للاستغلال أو الاحتيال.

وفىما يتعلق بالحماية المالية للمتعاملين مع القطاع المصرفى فقد صدرت القوانين اللازمة لتعزيز الحماية القانونية للمتعاملين مع الجهات المصرفية من خلال قوانين التوقيع الإلكتروني، وقانون أمن المعلومات وسرية البيانات، وتعليمات البنك المركزي بآلية الإفصاح للعملاء، وغيرها من الإجراءات المبينة بالدراسة.

يتضح مما سبق، أنه وعلى الرغم من جهود الدولة المصرية لتعزيز الشمول المالي قبل وبعد جائحة كورونا، إلا أننا فى حاجة لبذل المزيد من الجهد مستغلين الظروف الحالية للتباعد الاجتماعي فى نشر ثقافة الشمول المالي والدفع الإلكتروني، وكذلك ابتكار الأدوات التي تعزز ذلك وتتناسب مع ثقافة المجتمع المصري.

النتائج والتوصيات:

خلص البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها الآتى:

يهدف الشمول المالي (Financial Inclusion) إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من خلال تنمية المشروعات الاقتصادية بالدولة وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والوصول إلى المواطنين خاصة الفقراء منهم لتحسين مستوى معيشتهم لتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية، مما يحقق منافع إنمائية وزيادة الدخل وتراكم المدخرات.

يتم إدراج الشمول المالي ضمن الأهداف الاستراتيجية القومية لمعظم دول العالم من خلال أبعاد أربعة هي : سهولة الوصول للخدمات المالية، والاسترشاد بالقواعد التنظيمية للإشراف المالي، والاستدامة ، وتحقيق أفضل خدمة مالية من خلال مقدمي الخدمات المالية.

قامت مصر بإدراج الشمول المالي ضمن أهدافها لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠ من خلال مبدأ « التنمية المستدامة الشاملة « ، مع التركيز على الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى معيشته من خلال «اقتصاد تنافسي ومتنوع»، وفى سبيل تحقيق الشمول المالي فى مصر تواجه الدولة العديد من الصعوبات أبرزها تدني الدخل وارتفاع معدلات الفقر والبطالة ،وكذلك قلة الوعي المصرفى، وتزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي.

اتخذت مصر العديد من الإجراءات التشريعية والحكومية ومبادرات من قبل البنك المركزى نحو تطبيق الشمول المالي.

أسهمت أزمة جائحة كورونا بما لها من آثار سلبية على الاقتصاد أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، والضغوط على المؤسسات المالية والمصرفية ، وتزايد معدلات البطالة والفقر، كما ساهمت فى الإسراع بوتيرة تنفيذ خطة الشمول المالي بسبب إجراءات الغلق التي اتخذتها الحكومة والتباعد الاجتماعي للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا.

تمثلت الإجراءات التي اتخذت فى ظل تداعيات فيروس كورونا فى معظمها لمبادرات للبنك المركزى المصري، أو تعليمات للمؤسسات المصرفية بتيسير فتح

الحسابات المصرفية والتوسع فى نشر نقاط البيع الإلكتروني (POS) ورمز للاستجابة السريعة (QR Code) وماكينات الصراف الآلي(ATM)، وكذلك التوسع فى استخدام وسائل الدفع والسداد الإلكتروني.

على الرغم من الإجراءات التي اتخذت فى سبيل تحقيق الشمول المالي فى مصر إلا أنه يتبين الحاجة إلى التوسع فى نشر ثقافة الشمول المالي، وأهمية السداد والدفع الإلكتروني، ودمج أكبر قدر ممكن من الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر خارج الإطار الرسمي فى منظومة الشمول المالي.

التوصيات:

وفقاً لما انتهت إليه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، فإننا نوصى بالآتي:

أولاً: التوسع فى نشر ثقافة الشمول المالي والدفع والسداد الإلكتروني من خلال الحملات الإعلانية والتوعوية.

ثانياً: تنامي الشمول المالي يكون دائماً مدفوعاً باحتياجات المجتمع وأن يعمل من أجل أفراده، وبالتالي يجب العمل على ابتكار آليات وأدوات للشمول المالي تتوافق مع هذه الاحتياجات.

ثالثاً: توفير الروابط الإلكترونية الكفيلة بسرعة وسهولة التعامل مع الخدمات المالية، ولا يتأتى ذلك إلا بزيادة سعة وسرعة خدمات الإنترنت للوصول بيسر إلى الخدمات المتاحة عبر الإنترنت، وذلك من خلال بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات.

رابعاً: على مقدمي خدمات الشمول المالي العمل بالقرب من الأسواق المحتملة للحفاظ على سهولة الحركة والتنافسية داخل الأسواق.

خامساً: يجب التركيز على المخاطر المصاحبة لخدمات الشمول المالي والتي تتم عبر شبكة الإنترنت، لذلك فإن أمن المعلومات وخصوصية البيانات من الأمور التي يجب أن تولي عناية شديدة، وذلك باستخدام آليات تكفل السرية والخصوصية من خلال تقنيات مثل تقنية البلوك تشين (Block chain) على سبيل المثال، وكذلك نظام مدفوعات يقوم على أساس تحديد الهوية الشخصية باستخدام بيانات المقاييس الحيوية «بيومترية» Biometrics.

سادساً: العمل على دمج أكبر عدد ممكن من الفئات المجتمعية والشركات بشكل عام، وبصفة خاصة الشركات العاملة خارج الإطار الرسمي من خلال تيسير إجراءات فتح الحسابات المصرفية،وميكنة جميع الخدمات الحكومية مما يجبر المتعاملين على الدخول فى منظومة الشمول المالي للاستفادة من الخدمات الحكومية المختلفة.

سابعاً: التوسع فى نشر نقاط البيع (POS)، و(QR Code)، وماكينات (ATM) خصوصاً فى الأماكن ذات التجمعات السكانية الكبيرة والأكثر احتياجا، والعمل على فتح أفرع للمؤسسات المالية والمصرفية فى تلك الأماكن ولو من خلال مكاتب صغيرة تمكن من فتح الحسابات وخدمات الدفع الإلكتروني.

ثامناً: التوسع فى منح الائتمان خلال فترة جائحة كورونا للأفراد والشركات مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومن ثم زيادة الإنتاج لزيادة العرض، كما يؤدي إلى توفير السيولة للتوسع فى الإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى دمج هذه الفئات فى النظام المصرفى والشمول المالي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأبحاث:

د. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر، «آلية لتعزيز الشمول المالي فى مصر فى ظل التحديات والمعوقات»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، يوليو ٢٠٢٠، صـ٤٨٧ – صـ٥٢٠.

د. صوية شنبي، د. السعيد بن لخضر، «أهمية الشمول المالي فى تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي فى جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد (٣)، العدد (٢)، ٢٠١٨، صـ١٠٤ – صـ١٢٩.

محمد عادل حسن أبو سميرة، «نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠»، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين (إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠)، كلية التجارة، جامعة عين شمس، نوفمبر ٢٠١٩.

نانسي البنا، «الشمول المالي نحو التحول للاقتصاد الرقمي»، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٨/٤/١٧،

https://www.sis.gov.eg/Story/164726?lang=ar

د. هبه محمود الباز، «التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري»، سلسلة أوراق السياسات، الإصدار رقم (١٨)، معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٢٠.

المقالات:

أشرف دربالة، تقرير، بنوك وأعمال، أخبار اليوم، ٢٠٢١/٢/٢٧.

بثينة الجورمازي، «التحول الرقمي فى زمن كورونا: دراسة حالة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، ٢٠٢٠/٧/٢٩

.https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/digital-transformation-time-covid-19-case-mena

رامى أبو النجا، بنوك وأعمال، أخبار اليوم، ٢٠٢١/٢/٢٧.

سونيا دانيدوفيتشى وآخرين، «وصلتكم أموال: أداء المدفوعات عبر الأجهزة المحمولة يساعد الناس أثناء الجائحة»، صندوق النقد الدولي، يونية ٢٠٢٠.

علاء حمية، «آفاق التحول الرقمي للخدمات المالية والشمول المالي فى العالم العربي»، https://www.findevgateway.org/ar/interview/11/2018/afaq-althwwl-alrqmy-llkhdmat-almalyt-walshmwl-almaly-fy-alalm-alrby.

فاطمة نشأت، عبد الرحمن فرحات، جريدة الوطن ٢٠١٩/١١/٣.

https://www.elwatannews.com/news/details/4405831

د. محمد أبوحمور، جريدة الدستور، ٢٨ ابريل ٢٠٢١.

https://www.addustour.com/articles/%1214714D%8A%7D%9%84D%8B%4D%85%9D%88%9D%-84%9D%8A%7D%84%9D%85%9D%8A%7D%84%9D8%9A-%D%8A%7D%84%9D%9%81D%8B%1D%8B%5D%88%9D%8A%7D%84%9D%8AA%-D%8AD%D%8AF%D8%9A%D%8A%7D%8AA

الدوريات والتقارير:

البنك المركزي المصري، «إجراءات العناية الواجبة بعملاء منتجات وخدمات الشمول المالي»، وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، نوفمبر ٢٠١٨.

البنك المركزي المصري، قطاع البحوث الاقتصادية، المجلد التاسع والخمسون، العدد الثاني، ٢٠١٨/٢٠١٩.

البنك المركزي المصري، «القواعد التنظيمية لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي»، ١٧ يونيو ٢٠١٩.

البنك المركزي المصري، «تعليمات وإجراءات البنك المركزي للحد من آثار فيروس كورونا المستجد»، ديسمبر ٢٠٢٠.

صندوق النقد العربي، «العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي»، تقرير،٢٠١٥.

صندوق النقد الدولي، «الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، تقرير رقم ١٩/٢، ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Christine Lagarde," SME Development and Financial Inclusion in the Arab World", SPEECH, International Monetary Fund, 10 February, 2019.

"COVID19- and the Egyptian Economy From reopening to recovery: Alternative pathways and impacts on sectors, jobs, and households"

https://mped.gov.eg/AdminPanel/sharedFiles/67ebb4dc-0447-9-4423c847-76b71ccb2f7_IFPRI20%report202%.pdf

David Lipton," Inclusive Growth and Job Creation in Egypt", Remarks to the Government of Egypt-IMF Conference, International Monetary Fund, 5 May, 2018.

"Impact of COVID19- on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households"

https://mped.gov.eg/AdminPanel/sharedFiles/ae32ff-302ec-4633-9a99-128d66bb3e748_The20%impacts20%of20%COVID20%19-on20%Egypt%E99%80%2s20%economic20%sectors.pdf

OECD, "Financial literacy and inclusion"، Paris, June 2013.

Patrick Njoroge and CeylaPazarbasioglu," Bridging the Digital Divide to Scale Up the COVID19- Recovery", IMFBlog, IMF, 5 NOVEMBER, 2020.

Robert Cull, Tilman Ehrbeck, and Nina Holle, "Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence"، FOCUS NOTE, world bank, No. 92 April 2014.

Silvia Storchi, Emilio Hernandez, Elizabeth McGuinness," A Research and Learning Agenda for the Impact of Financial Inclusion"، December 2020,

https://www.cgap.org/research/publication/research-and-learning-agenda-impact-financial-inclusion.

Ulric Eriksson von Allmen, PurvaKhera, Sumiko Ogawa, and Ratna Sahay," Digital Financial Inclusion in the Times of COVID19-",IMFBlog,IMF, 1 JULY, 2020.

ثالثاً: كتب دورية للبنك المركزي المصري:

Number of Debit - Credit Circular 11 January 2016 to finance SMEs.pdf

Cards and ATM POS Machines - Banking Sector.pdf

Number of Debit - Credit Cards and ATM POS Machines - Banking Sector.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٨ بشأن الاعتراف بضمانة شركة ضمان مخاطر الائتمان.pdf

كتاب دوري بتاريخ ١٦ أغسطس ٢٠١٨ بشأن تعريف الشركات والمنشآت المملوكة للمرأة أو التي تُدار من قبلها.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠١٨ بخصوص انشاء قاعدة بيانات شاملة للشمول المالي.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠١٩ بشأن تشجيع البنوك على الاستثمار فى صناديق الاستثمار المستهدفة للشركات الصغيرة الناشئة.pdf

كتاب دوري ١٧ يوليو ٢٠١٩، البنك المركزي المصري. Pdf

كتاب دوري بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠١٩ بشأن القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي.pdf

تقرير الاستقرار المالي للعام ٢٠١٩.pdf

كتاب دوري بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٢٠ بشأن تعديل نسبة التمويل العقاري إلى إجمالي محفظة القروض.pdf

بيان صحفى لجنة السياسة النقدية ١٦ مارس ٢٠٢٠.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بشأن الإيضاحات الخاصة بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة ٦ أشهر.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٠ بشأن اعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات والمصروفات.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٠ بشأن إضافة الشركات العاملة فى المجال الزراعي للاستفادة من مبادرة القطاع الخاص الصناعي.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٢٠ بشأن تعديل الحدود القصوى لعمليات السحب والإيداع النقدي الصادرة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٠.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٢٠ بشأن مبادرة البنك المركزي للسداد الالكتروني.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢٠ بشأن تعديل بعض القواعد المنظمة الخاصة بالشمول المالي.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن تعديل بعض بنود مبادرة الشركات والمنشآت متناهية الصغر والصغيرةوالمتوسطة.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٢١ بشأن تحفيز البنوك للمساهمة فى رؤوس أموال صناديق الاستثمار المستهدفة للاستثمار فى الشركات الصغيرة والمتوسطة. Pdf

الإصدار الثالث للقواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول وقواعد خدمتي الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول- إصدار إبريل ٢٠٢١.pdf

كتاب دوري بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٢٠ بشأن مبادرة البنك المركزي للسداد الالكتروني. pdf

القواعد المنظمة لخدمات الدفع بإستخدام البطاقات المدفوعة مقدما.Pdf

مبادرة التمويل العقاري.Pdf

رابعاً: مواقع الانترنت:

https://www.afi-global.org/

https://www.oecd.org/financial/education/oecd-infe-overview.pdf

https://www.cgap.org/sites/default/files/publications/Toolkit-ISIP-Nov1_2018-.pdf

https://mped.gov.eg/EgyptVision?id=59&lang=ar

https://egypt2030.gov.eg/goals/3

https://www.idsc.gov.eg/IDSC/DMS/View.aspx?id=567

https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5035

http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/-6_4_2020-2020-4-306_37_6last20%by20%Ebrahim1-.pdf

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

https://almalnews.com/%D%8AE%D%8B%7D%8A%-9D8%A%7D%84%9D%8A%8D%8B%1D%84%9D%85%9D%8A7%D%-86%9D%8AF%D%85%9D%8AC-%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%82%9D%8AA%D%8B%5D%8A%7D%8AF-%D%8B-A%D8%9A%D%8B-1(%D%8A%7D%84%9D%8B%1D%8B3%D/85%9

https://www.bankygate.com/Search?q=%D%8A%8D%8B%7D%8A%7D%82%9D%8A%7D%8AA+%D%8A%7D%84%9D%8A%7D%8A%6D%8AA%D%85%9D%8A%7D86%9

https://almalnews.com/%D%8A%7D%84%9D%8A%8D%9%86D%88%9D%-83%9D%8AA%D%8B%9D%8B%2D%8B-2%D%8A%7D%86%9D%8AA%D%8B%4D%8A%7D%8B%1D9%87%D%8A%-7D%8A%7D%84%9D%8AC%D%8BA%D%8B1-%D %8 A %7 D %8 1 %9 D -8 9 %9 %D%8A%8D%8A%3D%8B%3D%8B%1D%8B%-9D/88%9

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5109&YearID=23354

https://www.benokinvest.com/archives/18797

https://cgcegypt.com/index.html

https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2018100/6/5/2021/%D%8B%1D%8A%6D8%9A%D8%B%-3D%85%9D%8B%5D%8B%-1D%84%9D%8AA%D%8A%3D%85%9D8%9A%D%86%9D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8AD%D8%9A%D%8A%7D%8A-9%D%84%9D%85%9D%8B%5D%8B%1D%8A%7D%88%9D8%9A-%D%85%9D%8A%8D8%9A%D%8B%9D%8A%7D%8AA-%D%8B%4D%87%9D%8A%7D%8AF%D%8A-9%D %8 A %3 D %8 5 %9 D %8 A %7 D -8 6 %9 %D %8 A A % D %8 A E % D %8 B %7 D %8 A A -% D %8 5 %9 D %8 4 %9 D 8 %9 A % D %8 A %7 D %8 B -1%D%8AC%D%86%9D8%9A%D87%9

https://www.elwatannews.com/news/details/4571924

https://www.elwatannews.com/news/details/4571924

https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/20211975628/23/2//%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8B%1D8%9

%3D%8B%2D8%9A-%D8%9A%D%8B%9D%8AF%D-84%9
%D %8 B %6 D %8 8 %9 D %8 A %7 D %8 A %8 D %8 B -7
%D%85%9D%8A%8D%8A%7D%8AF%D%8B%1D%8A-9
%D%8AA%D%85%9D%88%9D8%9A%D%-84%9D%8A7
%D%84%9D%85%9D%8B%4D%8B%1D%88%9D%8B%9
D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8B%5D%8BA%
D8%9A%D%8B%1D%8A%-9D%8A%8D%8B%9D%8AF-
%D%8B%2D8%9A%D%8A%7D%8AF%D%8A%-9D%85%9D8
%AE%D%8B%5D%8B%5D%8A%7D%8AA%D%87%9D%8A7

https://www.masrawy.com/news/news-banking/details/2021
1975628/23/2//%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8B%1D8%9
%3D%8B%2D8%9A-%D8%9A%D%8B%9D%8AF%D-84%9
%D %8 B %6 D %8 8 %9 D %8 A %7 D %8 A %8 D %8 B -7
%D%85%9D%8A%8D%8A%7D%8AF%D%8B%1D%8A-9
%D%8AA%D%85%9D%88%9D8%9A%D%-84%9D%8A7
%D%84%9D%85%9D%8B%4D%8B%1D%88%9D%8B%9
D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%8B%5D%8BA%
D8%9A%D%8B%1D%8A%-9D%8A%8D%8B%9D%8AF-
%D%8B%2D8%9A%D%8A%7D%8AF%D%8A%-9D%85%9D8
%AE%D%8B%5D%8B%5D%8A%7D%8AA%D%87%9D%8A7

«دور جائحة كورونا فى تعزيز الشمول المالي فى مصر»

مستخلص :

يهدف الشمول المالي إلى التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية من خلال تنمية المشروعات الاقتصادية بالدولة وبصفة خاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، والوصول إلى المواطنين خاصة الفقراء منهم لتحسين مستوى معيشتهم لتحقيق الرخاء والرفاهية الاقتصادية، مما يحقق منافع إنمائية وزيادة الدخل وتراكم المدخرات ،ويعد أحد أهم أولويات حكومات العالم، ولقد ازداد الاهتمام به عالمياً فى أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

وأسهمت أزمة جائحة كورونا بما لها من آثار سلبية على الاقتصاد أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، والضغوط على المؤسسات المالية والمصرفية، وتزايد معدلات البطالة والفقر، أسهمت فى الإسراع بوتيرة تنفيذ خطة الشمول المالي بسبب إجراءات الغلق التي اتخذتها الحكومة والتباعد الاجتماعي للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا.

وقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة التحول المصرفى نحو الشمول المالي من حيث البناء التشريعي اللازم لهذا التحول، والإجراءات الحكومية، ومبادرات البنك المركزى المصرى بخصوص هذا الشأن. وذلك من خلال خطة مصر للتحول الرقمي فى استراتيجية مصر ٢٠٣٠.

وتمثلت الإجراءات التي اتخذت فى ظل تداعيات فيروس كورونا فى معظمها لمبادرات للبنك المركزى المصري، أو تعليمات للمؤسسات المصرفية بتيسير فتح الحسابات المصرفية والتوسع فى نشر نقاط البيع الإلكتروني (POS) ورمز للاستجابة السريعة (QR Code) وماكينات الصراف الآلي (ATM)، وكذلك التوسع فى استخدام وسائل الدفع والسداد الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي.

الاستدامة.

التحول الرقمي.

الدفع الالكتروني.

المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

"Corona pandemic and its role in strengthen the financial inclusion in Egypt"

Dr. Ahmed Abdel Aleem El Agamy

Abstract:

Financial inclusion aims at economic development and social welfare through the development of economic projects in the country, especially small and micro enterprises, and reaching citizens, especially the poor among them, to improve their standard of living to achieve prosperity and economic well-being, which achieves development benefits, increases income and accumulates savings, and is one of the most important priorities of world governments. Interest in it has increased globally in the aftermath of the 2008 global financial crisis.

The Corona pandemic crisis, with its negative effects on the economy, led to a slowdown in economic growth, pressures on financial and banking institutions, and an increase in unemployment and poverty rates, contributed to accelerating the implementation of the financial inclusion plan due to the closure measures taken by the government and social distancing to prevent infection with the Corona virus.

Egypt has taken many necessary measures to implement the banking transformation plan towards financial inclusion in terms of the legislative building necessary for this transformation, government measures, and the initiatives of the Central Bank of Egypt in this regard. This is done through Egypt's plan for digital transformation in the Egypt 2030 strategy.

The measures taken in light of the repercussions of the Corona virus were mostly initiatives of the Central Bank of Egypt, or instructions to banking institutions to facilitate the opening of bank accounts and the expansion of the dissemination of electronic points of sale (POS), QR Code and automated teller machines (ATM), as well as the expansion of Use of electronic payment methods and payments.

Keywords- : Financial Inclusion. - Sustainability. - Digital transformation. - The e-payment. - Small and Micro Enterprises.